### رئيس مجلس الأمة أعلن رفعها لعدم اكتمال النصاب القانوني لعقدها

# عدم حضور الحكومة «طير» جلسة الوحدة

الغانم يعلن رفع الجلسة

## النواب الحضور بالقاعة أثناء رفع الجلسة

1 – مرزوق الغانم
2 – عبدالكريم الكندري
3 – عادل الدمخي
4 – محمد الدلال
5 – مبارك الحجرف
6 – ناصر الدوسري
7 – ماجد المطيري
8 – نايف المرداس
9 – خليل عبدالله
10 – سعدون حماد
11 – عبدالله فهاد
12 – صالح عاشور
13 – اسامة الشاهين
14 – مبارك الحريص
15 – يوسف القضالة
16 – الحميدي السبيعي
17 – فراج العربيد
18 – محمد هايف
19 – عبدالوهاب البابطين
20 – عمر الطبطبائي
21 – حمدان العازمي
22 – ثامر السويط
23 – عبدالله الرومي
24 – خالد العتيبي
25 – شعيب المويزري
26 – رياض العدساني

النواب يهمون لمغادرة القاعة

اعلن رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم رفع جلسة مجلس الامة الخاصة امس المتعلقة بتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية ودعم الجبهة الداخلية وذلك لعدم حضور الحكومة وعدم اكتمال النصاب القانوني لعقد الجلسة.

وقال الرئيس الغانم في كلمة له في مستهل الجلسة "ابلغتني الحكومة انها لن تحضر الجلسة لذا نرفع الجلسة لعدم حضور الحكومة وعدم اكتمال النصاب".

وكان رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم قد وجه يوم الخميس الماضي دعوة لعقد جلسة خاصة تتعلق بتعزيز الوحدة والمصالحة الوطنية ودعم الجبهة الداخلية نظرا لما يحيط بالبلاد من اخطار داخلية وخارجية.

واوضح الغانم ان الدعوة التي وجهها جاءت "بناء على طلب مقدم من بعض الأعضاء استنادا إلى المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة".

وتنص المادة (72) من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على انه "يدعو رئيس المجلس لعقد جلساته قبل المواعيد المقررة لعقدها بثمان وأربعين ساعة على الأقل مع إرفاق جدول بأعمال الجلسة والمذكرات والمشروعات الخاصة بها إذا لم يكن قد سبق توزيعها".

وأعطت المادة الحق "للرئيس أن يدعو المجلس للاجتماع قبل موعده العادي إذا رأى ضرورة لذلك وعليه أن يدعوه إذا طلبت الحكومة ذلك أو عشرة من الأعضاء على الأقل ويحدد في الدعوة الموضوع المطلوب عرضه ولا تنقيد هذه الدعوة المستعجلة بميعاد الثماني والأربعين ساعة المنصوص عليها في الفقرة السابقة".

وجاء في المادة انه "إذا اجلت الجلسة ليوم غير معين كان الاجتماع في يوم الثلاثاء التالي وذلك مع مراعاة أحكام المادة السابقة ما لم يحدد الرئيس موعدا غيره

عدم حضور الحكومة طير جلسة الوحدة

النواب يتبادلون الحديث

العازمي اثناء الجلسة

سعدون حماد

النواب يشاركون المعتصمين وقفتهم

اهالي المحكومة عليهم يطالبون بالافراج عنهم

### استنكروا بشدة عدم حضورها وطالبوها بمد يد التعاون

# نواب : نهج الحكومة غير مقبول وسنطلب عقد جلسة أخرى

كتب مصطفى كامل

- العتيبي: السلطة التنفيذية خذلتنا ولم تبلغنا بغيابها طيلة أسبوع كامل
- السويط : مرت 45 يوماً بلا رقابة شعبية ولم تحضر الحكومة سوى لجلسة قانون الرياضة
- الدمخي : ما الذي يهم الحكومة إذا كانت قضية المصالحة الوطنية لا تهمها
- المرداس: حضرنا للمصالحة وسيكون لنا موقف من هذا التصرف غير المسؤول
- العازمي: على الحكومة توضيح سبب عدم حضورها للجلسة
- الكندري : سنوصل رسالتنا ولن نألو جهداً في دعم المعتقلين

النواب في صورة معبرة يعلنون تضامنهم مع زملائهم

ابدى عدد كبير من النواب استيائهم من عدم حضور الحكومة لجلسة امس والتي خصصت للمصالحة الوطنية

واعتبر النواب بان عدم حضور الحكومة دليل على عدم اكتراثها بقضية بالغت الأهمية خصوصا في ظل الأوضاع الملتهبة التي تحيط بالمنطقة في الوقت الحالي.

فمن جانبه ابدى النائب خالد المونس العتيبي أسفه الشديد لعدم حضور الحكومة لجلسة اليوم و التي خصصت للمصالحة الوطنية وقال تواجدنا في القاعة على امل ان تغير الحكومة نهجها وتحضر لمناقشة القضية التي تعتبر من اولويات الشارع في الوقت الحالي لكنها للاسف خذلتنا وخذلت الشارع و تغيبت على الرغم انها لم تبلغنا بذلك طيلة أسبوع كامل وقت توقيع الطلب.

وزاد العتيبي لا يمكن ان نتقبل هذا النهج من الحكومة والتي ننتظر تشكيلها حتى ننتهي من الاولويات التي لدينا ، قائلا كان على الحكومة ان تحضر جلسة اليوم كما حضرت جلسة الرياضة و التي اعتبرتها ضمن تصريف العاجل من الامور.

وزاد العتيبي لن يسقط حقنا في عقد جلسة خاصة لمناقشة قضية المصالحة الوطنية وسنتقدم بطلب اخر و انصح الحكومة بعدم التعسف باستخدام ادواتها الدستورية فالتعسف يقابله تعسف مضاد سيكون اكثر قوة.

وقال النائب عادل الدمخي في تصريح على هامش عدم رفع الجلسة الخاصة المخصصة لمناقشة المصالحة الوطنية نحن مجموعة من اعضاء مجلس الأمة نستنكر من عدم حضور الحكومة وعدم تسبيبها للتهاون في قضية من اهم القضايا التي ركز عليها صاحب السمو.

واضاف الدمخي كما ركز سموه على ضرورة الحفاظ على الوحدة الوطنية وفي ظل قضية كبيرة تمس كل بيت كويتي وهي المصالحة الوطنية والاخطار الداخلية والخارجية التي كان يجب ان يجتمع من اجلها المجلس ولكن نجد ان الحكومة لا تحضر ولا تعتذر بسبب واضح لنواب الأمة وهذه رسالة غير مقدرة لمجلس الأمة.

وتابع حضر ٢٦ نائب ولو حضرت الحكومة لانعقدت الجلسة ولكن مالذي يهم الحكومة اذا كانت قضية المصالحة الوطنية الشاملة لا تهمها ونحن قمنا بواجبنا كاعضاء مجلس الأمة ولكن الحكومة لم تحضر.

واضاف " اليوم قابلنا اهالي المحكومين الذين حضروا للمجلس ولكنهم لم يدخلوا بسبب انعقاد الجلسة وكان هناك وقفة وتضامن معهم من قبل النواب خارج بوابة المجلس.

بدوره قال النائب نايف المرداس " جئنا اليوم لحضور الجلسة الخاصة ولكن للأسف تفاجأنا بالتصرف غير المسؤول من الحكومة بعدم الحضور وعدم ابداء اي سبب لهذا الغياب علما بان عنوان الجلسة الخاصة متوافق مع ما دعى إليه سمو الأمير.

وقال نحن حضرنا اليوم للمصالحة الوطنية وطي صفحة الماضي ولكن الحكومة اليوم ابدت عدم تعاونها والتصرف اليوم يعطي مؤشر سيء وسيكون لنا موقف من هذا التصرف غير المسؤول وكان لنا امر في طي صفحة الأخوة المحكومين في قضية دخول المجلس وهي قضية سياسية وكان لها ثمار باسقاط حكومة الشيخ ناصر المحمد ومجلس ٢٠٠٩.

واضاف : في ظل هذا الحكم القاسي وعدم تمكين المتهمين من تقديم الدفوع واحضار شهود الاثبات الذي يثبت براءتهم وسوف يكون لنا موقف مع تصرف الحكومة الذي لن يمر مرور الكرام.

بدوره قال النائب ثامر السويط " هناك حقيقة نعرفها بان الحكومة لا تحترم الدستور ولا تحترم الرقابة الشعبية واليوم مرت ٤٥ يوما بلا رقابة شعبية ولم تحضر الحكومة سوى لجلسة قانون الرياضة ولكن كما قلنا سابقا إذا كانت الحكومة تنشد التعاون لا يتم ذلك الا من خلال التشكيل الايجابي ولكن اليوم تجاوزت المدة الدستورية.

وتابع اليوم من خلال الاسماء التي يتم تداولها يتضح اختلال الموازين لدى الحكومة لانها اخرجت الوزير " الزين " وتمسكت بالوزير الشين " خاصة الذين كانوا مهددين باستجوابات من قبل عدد من النواب.

وقال " اليوم نعلن تضامنا الكامل مع زملائنا المسجونين والشباب وهؤلاء هامات واسماء لها وزن كبير تتم محاسبتهم فقط لانهم عبروا عن مواقفهم السياسية ، وندرك بان الموقف كان سياسيا بحتا ونحن انتقدنا الاحكام انتقاد قانونيا وهذا الاجراء ضروري لصيانة القضاء وهو لا يتم من خلال الشعارات بل من خلال الاحكام التي تتسق مع القانون والدستور، واضاف " قمنا بزيارات ميدانية مع الزملاء النواب للمسجونين ونحن في حالة اجتماع مستمرة حتى ينقضي هذا الأمر وتصرف الحكومة في عدم حضور الجلسة غير مقبول ونحن كنواب سنقوم باختصاصاتنا والتي من ضمنها قانون العفو الشامل كما جاء في المادة ٧٥ وهو حق دستوري للنواب. واردف قائلا " جاري العمل على اعداد قانون العفو الشامل وايضا لخلق المواءمة السياسية مع الحكومة حتى نضمن تمرير هذا القانون.

من جهته قال النائب حمدان العازمي " نريد معرفة السبب في عدم حضور الحكومة فهل ترى انها غير دستورية ويجب على الحكومة توضيح السبب في عدم حضورها فهل لانها مستقيلة ام ماذا رغم حضورها لجلسة الرياضة.

ومن جانبه قال النائب عبدالكريم الكندري سنوصل رسالتنا للحكومة ولن نالو جهدا في دعم المعتقلين في السجون

وقال النائب محمد الدلال ان هناك اجراءات من قبل النواب والمحامين لوقف النفاذ الخاص بالحكم واخراج المساجين من معتقلهم وانهم متفائلين ان القاضي الذي سيتولى القضية سينصف ابناء الكويت ولابد من تعزيز الجبهة الداخلية والمصالحة الوطنية

ومن جهته ثامر السويط ان الاحكام الصادرة بحق المحكومين لاتتفق مع القانون وسنقوم بإنجاز قانون العفو الشامل ومانعيشه في الكويت والوضع الإقليمي يحتم علينا انجاز هذا القانون الذي سيكون اول اولوياتنا والشعب الكويتي سيشاهد افعالا لا اقوالا

كما أعلن النائب محمد الحويلة عن تقدمه بطلب لعقد جلسة خاصة الأربعاء المقبل لمناقشة تداعيات القرار الأميركي بنقل السفارة الأميركية إلى القدس المحتلة مطالبا الحكومة بحضور تلك الجلسة والتفاعل معها بالشكل الصحيح حتى تكون رسالة واضحة للعالم بغضب الشعب الكويتي من هذا القرار.

وقال الحويلة في تصريح للصحافيين في المركز الإعلامي بمجلس الأمة إن القضية الفلسطينية وتابعنا بقلق شديد القرار الاميركي بنقل السفارة الأميركية الى القدس ونرفضه جملة وتفصيلا.

وبين ان القرار الأميركي يخالف جميع قرارات مجلس الأمن والمواثيق الدولية مشددا على ضرورة العمل على نصرة فلسطين بوقفة حازمة حتى يتم صد والغاء هذا القرار.